The Permanent Mission
of the Kingdom of Morocco
to the United Nations

البعثة الدائمة
للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة
نيويورك

# كلمة معالي السيد الطيب الفاسي الفهري

## وزير الشؤون الخارجية والتعاون للمملكة المغربية

## خلال المؤتمر الثامن لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

## نيويورك، 3-28 مايو 2010

نيويورك 3 مايو 2010

السيد الرئيس،

نجتمع اليوم بنيويورك في ظروف دقيقة تهم مستقبل النظام النووي الدولي وتعزيز الأمن العالمي، من أجل تجديد التزامنا المسؤول والجماعي بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتفعيل بنودها وجعلها قادرة على رفع التحديات التي تواجهها المجموعة الدولية.

ولتحقيق هذا المبتغى، تكتسي رئاستكم لهذا المؤتمر أهمية خاصة تحتاج إلى تضافر جهود كل الوفود المشاركة، ويمكنكم الاعتماد على الدعم القوي والالتزام الصادق لوفد المملكة المغربية من أجل إنجاح المسؤولية الهامة الموكولة إليكم.

السيد الرئيس،

تشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مكسبا هاما استطاعت من خلالها المجموعة الدولية أن تضع -قبل أربعين سنة- أسس توافق نووي متعدد الأطراف قائم على توازن دقيق بين الركائز الثلاث للمعاهدة، بهدف الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وقد تعرضت هذه المنظومة لتحديات كبيرة خلال السنوات العشر الأخيرة، حيث واجهت ضغوطا ساهمت في إرباك التوافق الذي بنيت عليه، وفي تغذية بعض التطلعات غير المشروعة. بيد أن عودة الاهتمام بقضايا نزع السلاح النووي بعد الخطاب الهام للرئيس أوباما ببراغ، و التوقيع على معاهدة START الثانية للحد من الأسلحة النووية الإستراتيجية، و انعقاد مؤتمر الأمن النووي بواشنطن في الشهر الماضي، بالإضافة إلى إطلاق عدة مبادرات دولية في مجال عدم الانتشار، خلقت سياقا دوليا ملائما لإعادة تعزيز المنظومة النووية الدولية.

وتماشيا مع رؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس، القائمة على التوازن بين الحق الغير القابل للتصرف في الاستعمال السلمي للطاقة النووية وواجب الاستخدام المسؤول والشفاف لهذه الطاقة، ترى المملكة المغربية أن الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار

مطالبة اليوم بإجراء تقييم دقيق ونقد موضوعي لحصيلة تفعيل مقتضيات المعاهدة بغية إعادة إحياء روح التملك الجماعي لأهدافها النبيلة، وذلك بعدم تكريس الانقسامات والاصطفافات على أساس الاختلاف في تأويل بنودها وما يترتب من سوء فهم مزمن بين الدول المالكة للسلاح النووي و الدول الأخرى.

وعليه، فإننا مطالبون جميعا بإبداء حسن النية والتحلي بروح المسؤولية، وتبني إستراتجية تدريجية ترتكز على مضاعفة الجهود الوطنية وتفعيل الاتفاقيات الثنائية والدولية بغية تحقيق نزع السلاح النووي وفق أحكام المادة 6 من معاهدة عدم الانتشار.

السيد الرئيس،

إن نزع السلاح النووي لا يعد تنازلا، وإنما يشكل مساهمة فعالة وضرورية في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

وإذ ترحب المملكة المغربية بالتطورات الإيجابية في مجال نزع السلاح، فإنها تدعو إلى الوفاء، بشكل متوازن وشفاف، بالالتزامات الواردة في المعاهدة وتلك المتفق عليها في إطار مؤتمرات الاستعراض وإلى ضخ حيوية في مؤتمر نزع السلاح من أجل تنفيذ فعلي وتدريجي للخطوات الثلاثة عشر لنزع السلاح التي أقرها مؤتمر سنة 2000.

ويأمل الوفد المغربي، في هذا السياق، أن يتم تسريع التفاوض بشأن معاهدة لحظر المواد الانشطارية والعمل من أجل التوصل إلى بلورة اتفاقيات دولية حول نزع السلاح النووي والضمانات الأمنية السلبية.

كما يدعو المغرب مجددا، بصفته منسقا مع فرنسا من أجل تنفيذ الإجراءات المتفق عليها خلال مؤتمر المادة 14 المنعقد بنيويورك السنة الماضية، إلى اتخاذ تدابير دولية فعالة من أجل تسهيل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ، نظرا لأهميتها

البالغة في مجال نزع السلاح وحظر الانتشار، ويدعو دول الملحق الثاني للمعاهدة إلى الإسراع بالتصديق عليها.

السيد الرئيس،

إن إنشاء مناطق خالية من السلاح النووي في إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا ووسط آسيا، قد كرس قدرة المعاهدة على الحد من الأسلحة النووية والسباق نحو التسلح النووي. وفي هذا الإطار، يرحب المغرب بدخول معاهدة جعل إفريقيا منطقة خالية من السلاح النووي حيز التنفيذ، ويعرب عن أمله في تحقيق أهداف هذه المعاهدة التي ما فتئ يعمل من أجل بلوغها.

وفي نفس السياق، يجدر التذكير بأن قرار التمديد اللانهائي للمعاهدة الذي اعتمده مؤتمر الاستعراض الخامس سنة 1995، تم اتخاذه على أساس قرار جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي، وأن هذا القرار كان حافزا لانضمام جميع الدول العربية للمعاهدة. غير أنه من المؤسف أن المجتمع الدولي لم يتوصل إلى تفعيل قرار الشرق الأوسط بالرغم من مرور 15 سنة على تبنيه.

إن المملكة المغربية تلح على ضرورة اتخاذ الإجراءات الفعلية والملموسة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي كمرحلة أساسية لبناء الثقة بين دول المنطقة وإرساء الأمن والسلم الدوليين. ويؤكد المغرب على أهمية خلق الآليات الضرورة لتحقيق هذا المسعى.

السيد الرئيس،

تؤكد المملكة المغربية على ضرورة وفاء كل الأطراف بالتزاماتها في مجال عدم الانتشار وتدعو إلى عدم التسامح مع أي محاولة لخرق المعاهدة، مثلما تشدد على أهمية تعزيز نظام الضمانات بإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع الأخذ في الاعتبار الدور

الهام الذي يمكن أن يلعبه البروتوكول الإضافي لاتفاقيات الضمانات. وفي هذا الصدد، فإن المملكة تدعو إلى تمكين الوكالة من الوسائل الضرورية للاستمرار في التحقق من الطابع السلمي للبرامج النووية للدول الأطراف.

كما تبقى المملكة المغربية مقتنعة بأن التصدي للتحديات التي تواجهها المعاهدة يتطلب مضاعفة الجهود بغرض تعزيز فاعليتها والحفاظ على مصداقيتها. و يرى المغرب أن المبادرات التي تم إطلاقها في السنوات الأخيرة تلعب دورا مكملا لمنظومة عدم الانتشار من خلال تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات والتجارب على وجه الخصوص.

وبالنظر إلى الأهمية المتزايدة للأمن النووي، خاصة في ظل التهديد الذي يمثله الإرهاب، ترحب المملكة بالنتائج الإيجابية لقمة واشنطن التي اعتمدت تدابير عملية من شأنها تشجيع التعاون الدولي بغرض تأمين وحماية المواد النووية حتى لا تبقى عرضة للاستعمال لأغراض تخريبية.

السيد الرئيس،

لقد أصبح الحصول على الطاقة رهانا استراتيجيا بالنظر إلى الدور الهام الذي تلعبه، اليوم وأكثر من أي وقت مضى، كقاطرة للتنمية المستدامة. لذلك، ما فتأت الاحتياجات الدولية للطاقة تسجل ارتفاعا متزايدا ومتفاوتا بين مختلف مناطق ودول العالم، حيث من المتوقع أن يقارب ارتفاعها نسبة 50 % في أفق سنة 2030. كما تشير التوقعات إلى أنه لا يمكن الاستمرار في الاعتماد كلية على المصادر الأحفورية في هذا المجال، نظرا لآثارها البيئية ومحدودية احتياطاتها.

من هنا تنبع الأهمية القصوى لمصادر الطاقات الجديدة، ومن بينها التكنولوجيا النووية التي تتميز بدور هام في قطاعات حيوية مثل الصحة والصناعة والمياه والأغذية.

وفي هذا الصدد، تجدد المملكة التأكيد على ضرورة احترام الحق غير القابل للتصرف للدول في الاستعمال السلمي للطاقة النووية وفقا للمادة الرابعة لمعاهدة عدم الانتشار، وذلك في انسجام تام مع مقتضيات المعاهدة المتعلقة بالضمانات. ويرى المغرب أن الاستعمال الآمن والشفاف والمسؤول للطاقة النووية سيساهم حتما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهنا يود الوفد المغربي أن يشيد بجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال تشجيع استعمال الطاقة النووية لأغراض التنمية المستدامة، ويدعو إلى وضع الإمكانيات اللازمة رهن إشارتها حتى تتمكن من مواصلة دعمها لبرامج الدول الأعضاء، إعمالا لهدف "الذرة في سبيل السلام".

وتعتقد المملكة المغربية بشكل راسخ أن تعزيز منظومة عدم الانتشار يجب ألا يضع عراقيل جديدة أمام تشجيع التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية. وعليه، فإن المغرب يشارك في الحوار الدولي حول المقاربات متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي، كما يرحب بالمقترحات التي تهدف إلى تسهيل وتنظيم الحصول على الطاقة، علما بأنه يجب استبعاد أي محاولة لاستعمال هذه المقترحات كوسيلة للضغط أو عرقلة نقل التكنولوجيا لأغراض سلمية.

من هذا المنطلق، يقترح المغرب تشكيل تحالف دولي يسعى إلى تعزيز دور الاستعمالات السلمية للتكنولوجيا النووية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن في هذا الإطار الاستفادة من نتائج مؤتمر باريس المنعقد في مارس 2010 و الشراكة العالمية من أجل الطاقة الذرية.

السيد الرئيس،

إن العالم الذي نعيش فيه اليوم وعالم الأجيال القادمة يختلف بشكل كبير عن الظروف التي كانت سائدة عند الاتفاق على معاهدة عدم الانتشار. و يتوجب الإقرار بهذه البديهية

للتخلص من الأنماط الفكرية التي كانت سائدة خلال القرن الماضي. و مراجعة طرق تعاطينا مع المسألة النووية.

إن هذا المؤتمر مدعو لاعتماد روح الابتكار والدراسة الموضوعية والشجاعة عند استعراض كل بنود المعاهدة وتناول القضايا المطروحة : نزع السلاح، عدم الانتشار، الاستعمالات السلمية، الدور الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعزيز إمكانياتها، الإشكالية القانونية لمسألة الانسحاب من المعاهدة، إلى جانب التحديات التي لم تكن واردة عند تبني المعاهدة سنة 1968 من قبيل الإرهاب النووي.